

آثار التكيف الهيكلي على الديمقراطية في دول العالم الثالث

أ.م.د عبد الأمير الحياي

م.م جمال طه علي

المقدمة

لقد اختلف الباحثون في تعريف مفهوم التكيف الهيكلي وفقاً لوجهة النظر التي ينظرون من خلالها ، هناك من يرى أن التكيف الهيكلي هو حزمة من السياسات التي تعني بإدارة الطلب الإجمالي بحيث يتوافق هذا الطلب مع إجمالي الناتج المحلي والتدفقات العادية للموارد الخارجية ، وهناك من يرى أن التكيف هو حزمة من السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي للدول المنخفضة الدخل بصفة أساسية لغرض إجراء جملة تعديلات في الهيكل الإقتصادي ، والسؤال الذي يطرح هنا هل أن التكيف الهيكلي يعد بديلاً عن التنمية ؟ ، لا سيما وأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يؤكدان على إيلاء النمو الإقتصادي ، ومحاربة الفقر ، والحفاظ على البيئة ، قدراً من الأهمية لأنها تعد مفردات أساسية في قاموس التنمية .

ولا بد من التأكيد على أن أختلاف مفهوم الديمقراطية لا يقتصر على المضمون بل يتعداه إلى مجال التطبيق ، حيث تتباين الأشكال التطبيقية والمؤسسات المنبثقة عنها بتباين المدارس الفكرية ، وفي إطار بحثنا فأنا سنركز على الديمقراطية بمفهومها الليبرالي ، وهو النموذج الأكثر شيوعاً ، وكان من أحد أسباب أخذ دول العالم الثالث ببرامج التكيف الهيكلي ، هو إنهيار الإتحاد السوفيتي ، وتفكك المنظومة الاشتراكية التابعة له ، وفقدان معظم دول العالم الثالث أهميتها الإستراتيجية بإنهاء الحرب الباردة ، فاقتصاديات البلدان النامية إذ بدأت تعاني من عجز كبير في الميزانيات والذي أثر على إقتصادياتها مثل تدهور مؤشرات النمو الإقتصادي ، وتفاقم التضخم ، وتدني معدلات التبادل التجاري ، وزيادة حجم المديونية الخارجية ، هذه المؤشرات كان لها أثراً في ظهور برنامج التكيف الإقتصادي في الدول النامية ، في خضم هذه البيئة إستغل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي الظروف الصعبة للدول النامية ليقدم قروضهما بإعتبارهما المنقذان لأقتصاديات هذه الدول وفق شروط ترسم بها إستراتيجية التنمية لهذه الشعوب لتمثال الأنموذج الليبرالي للتنمية ، إضافة إلى اشتراط هذه المؤسسات إجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية .

لقد تم تناول موضوع البحث على ضوء مشكلة مفادها ما هو أثر برامج التكيف الهيكلي على الديمقراطية في دول العالم الثالث ؟ وبغية التوصل إلى رؤية واضحة لبحث هذه المشكلة ، فقد برزت الفرضية القائلة هل إن سوء الأداء الإقتصادي التي تعانيها الديمقراطيات الناشئة ستؤدي إلى مشاكل سياسية وإجتماعية ؟ ، ولبيان آثار التكيف الهيكلي على الديمقراطية سيتناول البحث ثلاثة مباحث يتضمن المبحث الأول دراسة في المفاهيم حيث يتطرق إلى مفهوم التكيف الهيكلي والديمقراطية ، أما المبحث الثاني فيتحدث عن برامج التكيف الهيكلي في دول العالم الثالث ، ينفرد المبحث الثالث في بيان آثار التكيف الهيكلي على الديمقراطية في دول العالم الثالث .

المبحث الأول : دراسة في المفاهيم أولاً : مفهوم التكيف الهيكلي :-

حقل الأدب الاقتصادي بتعاريف عدة للتكيف الهيكلي ، اختلف الباحثين في إيرادها طبقاً لزاوية النظر التي ينظرون من خلالها ، من حيث محدودية المفهوم أو شموليته .

فالبعض يذهب إلى إن التكيف الهيكلي هو ((حزمة السياسات التي تعنى بإدارة الطلب الإجمالي بحيث يتوافق هذا الطلب مع إجمالي الناتج المحلي والتدفقات العادية للموارد الخارجية ، ويتطلب ذلك العديد من الإجراءات الاقتصادية يتصدرها تعديل سعر الصرف للعملة المحلية لإزالة التشوهات المتأنية من المغالاة في تحديده بحيث يقترب سعر الصرف الاسمي من نظيره الحقيقي ، وكذلك تقييد الإنفاق الحكومي بهدف تخفيض العجز في الميزانية العامة وإلغاء سياسات الدعم السعري سواء منها للمخرجات أو المدخلات للقضاء على

التشوهات التي تنتاب الأسعار في نظام السوق والتخفيف من قيود التجارة الخارجية والسعي نحو تحريرها فضلاً عن اعتماد سياسات نقدية يتحقق معها توازن لسعر الفائدة ، وتشكل هذه الإجراءات في مجملها معالجات إدارة الطلب الإجمالي في المدى القصير)) (1).

أما إيليا حريق فيرى إن التكيف الهيكلي ((يتعلق بحصر السياسة الاقتصادية بالمبادئ الأساسية والحد من الاعتبارات السياسية في صنع القرار الاقتصادي وفي إدارة الاقتصاد الوطني)) (2).

أما محمد عبد الشفيق عيسى فيعرف التكيف الهيكلي على أنه ((حزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه للبلدان المنخفضة الدخل بصفة أساسية لغرض معلن وهو إجراء جملة تعديلات في الهيكل الاقتصادي يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو ما يسمى بـ (التثبيت) كهدف أول ، يعبر عنه بشعار ((الإصلاح الاقتصادي)) في المرحلة الانتقالية ، سعياً إلى هدف أخير وهو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية الإجمالية)) (3).

ويعكس هذا التعريف الأخير المراحل الرئيسية التي يتكون منها برنامج التكيف الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية ، حيث يتكون هذا البرنامج من مرحلتين مختلفتين تتعلق الأولى بالاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي على المدى القصير بحيث تتطلب ((تخفيض قيمة العملة – وتحرير الأسعار – والتكشف

(1) سالم توفيق النجيفي ((الفقر وسياسات التكيف الاقتصادي والتغيير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية)) ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 1 ، 1999 ، ص 5 .

(2) إيليا حريق ((الإصلاح الاقتصادي : ما هو ابعده من التعديل الهيكلي)) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 296 ، تشرين الأول ، 2003 ، ص 32 .

(3) محمد عبد الشفيق عيسى ((الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصوصية في مصر)) ، في مجموعة باحثين ((الاصطلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية)) ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 275 .

في الميزانية)) تتبعها المرحلة الثانية التي تشمل مختلف الإصلاحات الهيكلية الأساسية ولنقل الضرورية (1).

والسؤال الذي يطرح هنا هل إن التكيف الهيكلي يعد بديلاً للتنمية ، لاسيما وان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يؤكدان زعماً ((ايلاء النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر والحفاظ على البيئة قدراً من الأهمية لأنها تعد مفردات أساسية في قاموس التنمية)) ؟

والجواب هو كلا حتماً لأن هذه المفاهيم تظل عاجزة على أن ترتقي إلى مستوى التنمية كمفهوم شامل يضم بين ثناياه الصراع ضد الفقر والبطالة والامية واستعادة الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرارات الاقتصادية . فالغرض من سياسات التكيف الهيكلي هو معالجة اختلالات اقتصادية أكثر عمقاً كالتالي تتراكم ، من خلال فترة من الزمن نتيجة سياسات داخلية معينة أو صدمات خارجية المنشأ مثل (التغيرات الشديدة في معدلات التبادل التجاري كما في حال ارتفاع أسعار الطاقة أو ضعف في الملائمة المالية أو تقلص في الأسواق الخارجية) أو صدمات داخلية المنشأ كـ (تغيير النظام السياسي) .⁽²⁾ وهذا ما يدل على إن التكيف يعد عملية دفاعية في مواجهة الاختلالات الاقتصادية .

ثانياً : مفهوم الديمقراطية :-

الديمقراطية مصطلح يوناني مكون من مقطعين هما (demos) ويعني الشعب و (kratos) ويعني الحكومة ، ودمج المقطعين تكونت مفردة الديمقراطية والتي تعني سلطة الشعب أو حكومة الشعب التي يختارها الشعب ، وغلبة السلطة الشعبية فيها كسمة مميزة لها .⁽³⁾

وعلى الرغم من اتفاق معظم الباحثين على الأصل التاريخي لمفهوم الديمقراطية إلا إنهم اختلفوا في وضع تعريف جامع للديمقراطية ، ويرجع ذلك إلى طبيعة موضوع الديمقراطية لأنها مصطلح سياسي واجتماعي والسياسة هي فرع من فروع العلوم الاجتماعية وطبيعة هذه العلوم تحمل وجوهاً عديدة تختلف عن العلوم الطبيعية والرياضيات وكون العلوم الاجتماعية تتصل اتصالاً مباشراً بتصرفات الانسان وسلوكه ومجتمعه وما يتصل بهما من أمور حياتية ، ولذلك فنحن إزاء ذلك أمام منظومة تعمل وفقاً لحاجة الانسان وتطلعاته زماناً ومكاناً ، عكس العلوم الطبيعية التي تتعامل مع ثوابت وحقائق وعناصر لا تتبدل زماناً ومكاناً.⁽⁴⁾ وبسبب ما تقدم ظهر الكثير من التعريفات لهذا المصطلح ، ففي الوقت الذي يعرف فيه لورد

(1) ميشيل دوفسكي ((عولمة الفقر – تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين)) ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 ، ص 66 .

(2) مصطفى محمد عبد الله ((التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية)) ، في مجموعة باحثين ((الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية)) ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 33 .

(3) إحسان محمد العارضي ((إشكالية العلاقة بين الحرية والديمقراطية)) مركز الدراسات والبحوث العامة ، بغداد ، 2005 ، ص 226 .

(4) خالد حسن جمعة الحسيني ((الديمقراطية والفكر السياسي)) ، دار النشر بلا ، بغداد ، 2004 ، ص 16 .

برئيس الديمقراطية على إنها ((شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة الحاكمة في الدول ممثلة قانوناً في أعضاء الجماعة ككل وليس في طبقة أو طبقات معينة)) ، نجد إن جون ستيوارت قد عرفها قبله على إنها ((شكل من أشكال الحكم يمارس فيه الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم من خلال نواب ينتخبونه بأنفسهم بصورة دورية)) .⁽¹⁾

أما فيليب س. شميتر وتيري لين كارل فيعرفان الديمقراطية على إنها ((نظام للحكم يحاسب فيه المواطنون الحكام عن أعمالهم ويتنافس فيه المواطنون بصورة غير مباشرة عبر ممثليهم المنتخبين)) .⁽²⁾ ويعرفها بيتر سنغر على إنها ((ذلك الإجراء لاتخاذ القرار الذي يتميز بأنه الحل الوسط المنصف بين المطالب المتنافسة للحصول على السلطة)) .⁽³⁾

ويلاحظ على مصطلح الديمقراطية انه لم يعرب كما لم تعرب ألفاظ كثيرة مثل جغرافيا وفلسفة وفنطاسيا والتي نطق بها كما هي في أصلها اليوناني ، كما إنها لم تترجم بلفظ عربي آخر كما هو شأن المصطلحات الأخرى .⁽⁴⁾ إلا إن هذا لم يمنع من أن يتداولها العرب والقيام بمحاولات وضع تعريف لهذا المصطلح . إذ يعرفها المفكر العربي محمد عابد الجابري بأنها ((سلطة الشعب معبراً عنها بمؤسسات ينتخبها انتخاباً حراً)) .⁽⁵⁾

أما الكاتب والباحث الفلسطيني عدنان حافظ جابر فيرى بان الديمقراطية هي ((ميل الجماعة البشرية إلى عقلنة شؤونها وتنظيمها وإدارتها بأكثر ما يمكن من الإشراف في القرار والإقناع وأقل ما يمكن من القسر والعنف)) .⁽⁶⁾

أما د. علي خليفة الكواري فيذهب إلى إن الديمقراطية ((مفهوم سياسي حي ومتطور يؤثر في المجتمعات التي تجري ممارسته فيها وتؤثر قيم المجتمعات وثقافتها ومصالحها في مضمونه ، إن الديمقراطية اليوم هي نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح)) .⁽⁷⁾

-
- (1) حسين عبد الحميد احمد رشوان ((الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان)) ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006 ، ص 11 .
 - (2) فالح عبد الجبار ((الديمقراطية - مقارنة سوسولوجية تاريخية)) ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، 2006 ، ص 42 .
 - (3) عادل حميد مكيطف ((التحولات الديمقراطية في الوطن العربي - الدوافع والمستقبل من 1989م - 2004م)) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 6 .
 - (4) محمد عابد الجابري ((قضايا في الفكر المعاصر)) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1997 ، ص 71 .
 - (5) محمد عابد الجابري ((نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992 ، ص 208 .
 - (6) جمال طه علي ((آليات التحول الديمقراطي في أفريقيا - نيجيريا أنموذجاً)) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص 9 .
 - (7) علي خليفة الكواري ((ما هي الديمقراطية المنشودة في الوطن العربي)) ، مجلة قضايا إستراتيجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، العدد 6 ، 2001 ، ص 97 .

ولابد من التأكيد على إن الاختلاف بموضوع الديمقراطية لا يقتصر على المضمون بل يتعداه إلى مجال التطبيق حيث تختلف الأشكال التطبيقية للديمقراطية والمؤسسات المنبثقة عنها باختلاف المدارس الفكرية والاجتماعية التي تطبقها . فالشكل الأول هو أسلوب الديمقراطية المباشرة حيث تنتفي فكرة التمثيل النيابي ويتخذ المواطنون قراراتهم مباشرة في شؤون الحكم بأساليب متعددة منها الاستفتاءات والمجالس والمؤتمرات ، وهناك المدرسة الاشتراكية التي تحصر حق الممارسة السياسية بطبقة أو تحالف طبقات اجتماعية معينة والتعبير السياسي التطبيقي لذلك يتراوح بين حكم الحزب الواحد (كما في الاتحاد السوفيتي سابقاً) أو حزب حاكم يقود جبهة أحزاب ثنوية . وهناك المدرسة الليبرالية التي تقوم على فكرة التمثيل النيابي ونظرية الفصل بين السلطات وتعدد الأحزاب السياسية التي تتنافس على مقاعد المجلس النيابي وبالتالي تشكيل الحكومة* .

وإذا كانت المدرسة الأولى (الديمقراطية المباشرة) قد انتهى العمل بها منذ وقت طويل وذلك لان المشاركة المباشرة في التقرير حسب النمط الإغريقي متعذرة إلا في الأحداث الصغيرة والبسيطة⁽¹⁾ فان المدرسة الاشتراكية كانت قد تعرضت إلى نكسة حقيقية بعد عام 1989م والتي تمثلت بانهيار الأنظمة الشيوعية في كل أوروبا الشرقية ابتداءً من عام 1989م وانتهاءً بانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م والتي كان لها آثار بالغة الأهمية على مسيرة التطور الديمقراطي وطرح صيغة جديدة للتعددية في الدول التي تأخذ بالنظام الاشتراكي ، واقتنعت بعض دول العالم الثالث إن انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية يعني بقاء نموذج واحد للديمقراطية وهو النموذج التعددي الليبرالي⁽²⁾.

وبحسب فوكوياما فان الديمقراطية بمعنى النظام الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي هو الآن دون منازع في العالم ، ودون غريم أيديولوجي يمكن ان يشكل خياراً حياً على نطاق عالمي ، ومن غير المتوقع أن يظهر غريم آخر في المستقبل ، وبهذا تم وصول الإنسانية إلى نهاية التاريخ⁽³⁾ .

وفي إطار بحثنا فإننا سنركز على الديمقراطية بمفهومها الليبرالي والتي هي الآن النموذج الأكثر شيوعاً .

* للمزيد عن هذه المدارس انظر : د. خالد الناصر ((أزمة الديمقراطية في الوطن العربي)) في مجموعة باحثين : الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط4 ، 1998 ، ص28 - ص29 ((1)) مورييس كرانسوتون ((معجم المصطلحات السياسية)) دار النهار ، بيروت ، ط3 ، 2005 ، ص36 .

((2)) رياض عزيز هادي ((العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية)) دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1995 ، ص75 .

((3)) فرانسيس فوكوياما ((نهاية التاريخ)) ترجمة : حسين الشيخ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، 1993 ، ص131 .

المبحث الثاني : برامج التكيف الهيكلي في دول العالم الثالث

أولاً : أسباب اخذ دول العالم الثالث ببرامج التكيف الهيكلي :

لقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية التابعة له ضربة قاصمة لدول العالم الثالث بصورة عامة وللدول الصغيرة والفقيرة بصورة خاصة ، فمن ناحية اعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي بمثابة فشل لتجربة نظام الحزب الواحد بصورة عامة كما ان انهيار الاتحاد السوفيتي كان يعني توقف الاهتمام السوفيتي بدول العالم الثالث وتوقف المساعدات المقدمة لها .⁽¹⁾ لا بل إن معظم أقطار العالم الثالث فقدت أهميتها الإستراتيجية بانتهاء الحرب الباردة ، كما فقدت ملكية الموارد الأولية أهميتها وانخفضت أسعارها وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والثقافية في البلدان الصناعية ، وأصبحت الصناعة تتجه إلى مجال الثقافة العالمية التي تستخدم قدراً محدوداً للغاية من المواد الأولية . ناهيك عن إن التنمية في هذه الدول وخلال نصف قرن لم تحقق ما كان مأمولاً في معظم دول الجنوب بل لقد تراجعت أوضاع عدد من البلدان إلى اقل مما حققته في الستينات من معدل النمو .⁽²⁾ فاقترادات البلدان النامية بدأت تعاني من عجز كبير في الميزانيات مثل تدهور مؤشرات النمو الاقتصادي ، تفاقم معدلات التضخم الاقتصادي ، الركود التضخمي ، هبوط حصائل الصادرات ، تدهور معدلات التبادل التجاري و تفاقم مشكلة المديونية الخارجية .⁽³⁾

وقد كان للعوامل السابقة أثراً في ظهور "برامج التكيف الاقتصادي الدولية" حيث ارتبطت نشأتها - أساساً بـ "تفجر أزمة المديونية الخارجية" التي اجتاحت البلدان النامية منذ العام 1982م ولقد استغل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه الظروف الصعبة للبلدان النامية بإعلان المكسيك، ومن ثم بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، خصوصاً، إضافة إلى دول من آسيا عن عجزها عن القدرة على سداد ديونها الخارجية .⁽⁴⁾ ليقدموا قروضهما على وفق شروط ترسم بها إستراتيجية التنمية لهذه الشعوب لتمثل الأنموذج الليبرالي للتنمية .⁽⁵⁾ ففي حين، يرتبط تطبيق سياسات التكيف الهيكلي بالدول النامية التي تواجه أزمات اقتصادية ترتب عليها العجز عن سداد مديونيتها الخارجية، بحيث اقتضت إعادة ثقة الدائنين بها، لجدولة ديونها والحصول على تمويل جديد، اللجوء إلى الصندوق والبنك للحصول على شهادة بسلامة

(1) سعد ناجي جواد ((التحولات السياسية في أفريقيا بعد الحرب الباردة)) ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 5 ، 2000 ، ص 9 .

(2) رياض عزيز هادي ((العالم الثالث والعولمة)) ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 19 ، تموز ، 1999 ، ص 5 .

(3) حميد الجميلي ((الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين)) ، مجلة شؤون سياسية ، بغداد ، العدد 5 ، 1995 ، ص 37 .

(4) فهد الفانك ((أزمة المديونية الخارجية : نحو سياسات عربية بديلة)) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 133 ، بيروت ، 1990 ، ص 74 .

(5) سناء كاظم كاظم ((الفكر الإسلامي المعاصر والعولمة)) ، دار الغدير ، العراق ، ط1 ، 2005 ، ص 47 .

أوضاعها الاقتصادية ، بعد التزام هذه الدول بما يسمى بـ " المشروطينية " والتي هي عبارة عن اتفاق بين الصندوق والبنك من جهة والدولة المدينة من جهة أخرى، يتم بموجبه ربط استمرار التدفقات المالية الخارجية، من منح وقروض، بإجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدولة المدينة. ⁽¹⁾ بالإضافة إلى اشتراط هذه المؤسسات إجراء إصلاحات سياسية تتمثل بأخذ الدول المستلمة للقروض بالتعددية الحزبية والديمقراطية ، ولعل ذلك يرجع إلى إن المؤسسات المالية الدولية أرادت إيجاد بيئة مناسبة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية الموصوفة ، فالبنك الدولي شعر بان العديد من برامج كانت تعمل بشكل غير كفوء بسبب وجود التراكيب البيروقراطية الغير صحيحة وأنظمة الحكم التي كانت معادية إلى العمل الحر وأعاقت النمو والتطور الاقتصادي. ⁽²⁾ ومما تقدم يمكن القول بان سوء الأوضاع الاقتصادية في دول العالم الثالث وخسارتها للمساعدات الخارجية التي كانت تقدمها لها دول المنظومة الشيوعية جعلها بحاجة إلى الاقتراض من المؤسسات الاقتصادية الدولية التي أقرنت تقديمها للمساعدات لهذه الدول ببرامج التكيف الهيكلي .

(1) منار محمد الرشواني ((الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الهيكلي)) ، مقالة منشورة على

شبكة المعلومات الدولية الانترنت :

(2) John Mukum mbaku ((Transition to Democratic Governance in Africa : Learning from Past Failures)) in ((Political Liberalization and Democratization in Africa : Lessons from country Experiences)) Praeger , Westport , ct , 2003 , p.28 .

ثانياً : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي – نماذج مختارة -

لقد عانت الدول التي أخذت ببرامج التكيف الهيكلي من الكثير من المشاكل حتى بالنسبة إلى بعض الدول فعلى سبيل المثال لم تساهم الخصخصة التي تضمنتها برامج التكيف الهيكلي التي طبقت في روسيا وغيرها من دول البلطيق في تطور اقتصاد تلك البلدان وهي أيضا أضعفت الثقة في الحكومة وفي الديمقراطية وفي الإصلاح . وكانت محصلة التخلي عن الموارد الطبيعية الغنية من قبل تهيئة النظام الذي يقوم بجمع الضرائب من تلك الموارد هي الإثراء الفاحش لعدد قليل من أصدقاء الرئيس يلتسن وحاشيته الذين أصبح كل واحد منهم بليونيراً بينما بقي البلد غير قادر على دفع رواتب المتقاعدين الشهرية التي لا تتجاوز (15 دولار) .⁽¹⁾

ويلاحظ انه في عام 1989م كان 2% من أولئك القاطنين في روسيا يعيشون في حالة الفقر ، ومع حلول أواخر 1998م ارتفع العدد بشكل حاد ليصبح 23,8% اذ كانوا يعيشون على مستوى دولارين باليوم ، وكان أكثر من 40% من البلاد يعيش على اقل من أربع دولارات يومياً استناداً إلى مسح أجراه البنك الدولي . وكشفت الإحصائيات المتعلقة بحالة الأطفال النقباء عن مشكلة أعمق إذ كان أكثر من 50% من الذين يعيشون بين عوائلهم في حالة فقر . وشهدت البلدان الأخرى ما بعد مرحلة الشيوعية زيادات مقاربة إن لم تكن أسوأ في الفقر⁽²⁾.

وإذا كان هذا هو الحال في روسيا التي تعد من الدول المتقدمة فكيف الحال بدول العالم الثالث التي أخذت ببرامج التكيف الهيكلي ؟ وللإجابة على هذا السؤال فإننا سنأخذ بعض النماذج ونلاحظ ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه البرامج عليها فعلى سبيل المثال فان مصر وقعت في أيار من عام 1981م اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي وهو اتفاق مساندة يراد منه معالجة الخلل في ميزان المدفوعات في إطار برنامج للإصلاح الاقتصادي أمده (18 شهراً) ليمثل هذا المرحلة الأولى من البرنامج ليلحق في عام 1991م باتفاق آخر كمرحلة ثانية عبر اعتماد سلسلة من الإصلاحات المالية والاقتصادية ، التزمت مصر بموجبها بتنفيذ البرامج المرسومة من صندوق النقد الدولي بجدية تامة في مجالاته المختلفة (السعرية والضريبية والاجرية والإنفاق العام وتصفية القطاع العام) لتدخل عملية التصحيح مرحلتها الثالثة عام 1997م .⁽³⁾

ويكشف سجل تجربة التكيف الهيكلي المصرية عن اثر غير ايجابي عموماً في ظاهرة الفقر ، وهو ما يؤدي إلى القول إن الآثار السلبية لما يسمى بالإصلاح الاقتصادي في الفقراء والجماعات الضعيفة ليست

(1) حاتم حميد محسن ((تناقضات العولمة)) ، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط1 ، 2008 ، ص160

(2) جوزيف ستكلنر ((العولمة ومساؤها)) ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، بيت الحكمة ، بغداد ط1 ، 2003 ، ص176 .

(3) عبد علي كاظم المعموري و أزهار الشمري ((قياس العلاقة بين كثافة التكيف الاقتصادي وازدياد الفقر في أقطار عربية مختارة) مصر - الأردن - المغرب) ، مجلة قضايا سياسية ، العددان السابع والثامن ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، ربيع 2005 ، ص143 .

مجرد نتائج عارضة ، وإنما هي جزء لا يتجزأ من بنية سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي ، أي جزء لا يتجزأ من حزمة السياسات الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي .⁽¹⁾

وللتدليل على موضع ظاهرة الفقر من محصلة التجربة المصرية للتكيف الهيكلي نورد العبارات التالية من تقرير التنمية البشرية المصري عن عام 1995م ((ان لدينا من الأسباب ما يحملنا إلى الاعتقاد بان الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت ... ذلك ان تواضع معدلات النمو وارتفاع معدل البطالة وتناقص النفقات الحكومية ، بالإضافة إلى إطلاق الآليات السعرية بدون نظام فعال للتعويض اثر بالسلب على الجماعات الفقيرة والضعيفة من السكان ... وتدل البيانات المستقاة من نتائج المسوح التي أجراها الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ، وكذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية على ان نصيب أفقر 20 بالمئة من السكان ، وكذا نصيب الـ 10 بالمئة الأدنى قد شهد انخفاضاً في الفترة ما بين 1990م – 1993م .⁽²⁾

أما الجزائر فإنها اتبعت برامج صندوق النقد الدولي بصورة شاملة سنة 1994م ، وقد أدى إتباع الجزائر لهذه البرامج إلى العديد من التغيرات التي حصلت في العديد من المتغيرات الاقتصادية داخل الجزائر ، فقد انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي خلال المدة (1980 - 1995) بمقدار 1,6 % وكذلك انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (2624) دولار إلى (2389) دولار في الفترة (1990م – 1995م) .⁽³⁾ أما التحدي الأكبر الذي واجهته السلطات فهو مشكلة البطالة التي اقتربت نسبتها إلى 25 % في عام 1995م أما التضخم فقد زادت نسبته عن النسبة المستهدفة في البرنامج ، حيث بلغ معدل التضخم في نهاية عام 1995م (8,29 %) بدلاً من (22,6 %) المخططة في البرنامج .⁽⁴⁾

أما بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية فإنها قد أخذت بتطبيق برنامج متوسط يغطي السنوات (1992م – 1998م) وانتهجت الحكومة الأردنية بموجبه سياسة تقييدية في مجال التشغيل في القطاع الحكومي لاسيما وان (44 %) من القوى العاملة الأردنية تعمل في القطاع العام مما اثر بشكل واضح على مستويات التشغيل ، في حين لن يكون القطاع الخاص رغم إعطائه دوراً أكبر قادراً على استيعاب فائض القوى العاملة.⁽⁵⁾

ومما تقدم يمكن القول بان برامج التكيف الهيكلي في دول العالم الثالث كان لها آثار اجتماعية ك (ازدياد الفقر و اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وازدياد البطالة) .

(1) محمد عبد الشفيق عيسى ، مصدر سابق ، ص 290 .

(2) المصدر نفسه ، ص 291 .

(3) كاظم سعد الاعرجي ((اثر برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد الجزائري)) مجلة قضايا سياسية ، العدد 12 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، 2007 ، ص 213 .

(4) عبد الله بن دعيذة ((التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية)) ، في مجموعة باحثين ((الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية)) ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 367

(5) عبد علي كاظم المعموري و م.د. أزهار الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص 147 .

المبحث الثالث : آثار التكيف الهيكلي على الديمقراطية في دول العالم الثالث

أولاً : الأثر السياسي للتكيف الهيكلي :-

كما بينا سابقاً فإن التكيف الاقتصادي أو التكيف الهيكلي في الدول النامية يقتضي إجراء انعطافات حادة في مسارات السياسات الاقتصادية القائمة على وفق حزمة من التوجهات الاقتصادية مغايرة لتلك التي اعتمدها الدولة ، وغالباً ما يتأتى عن هذه التغيرات آثار اقتصادية غير مرغوبة تدفع بفئات عديدة من أفراد المجتمع نحو خط الفقر أو دونه ، وخاصة المتغيرات المتعلقة بتزايد البطالة وارتفاع الرقم القياسي للأسعار .⁽¹⁾ ويرجع ذلك أصلاً إلى إن سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تهدف إلى تمكين هذه الدول من دفع ديونها على حساب ازدياد الفقر واستغلال القوى المحلية وتراجع الخدمات الاجتماعية وإضعاف المقدرة على تطوير الاقتصاد المحلي .⁽²⁾

إن هذه السياسات كانت قد أدت إلى تنامي الانقسام بين الأغنياء والفقراء ، مما أدى إلى ترك أعداد متزايدة في العالم الثالث تقبع في فقر مدقع ليعيشوا بأقل من دولار في اليوم . وعلى الرغم من الوعود المتكررة بتقليل الفقر التي قطعت خلال العقد الأخير من القرن العشرين فإن العدد الفعلي للأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر قد ازداد من الناحية الفعلية بمعدل 2,5% سنوياً .⁽³⁾

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل إن سوء الأداء الاقتصادي أو الأزمات الاقتصادية التي تعانيها الديمقراطيات الناشئة ستؤدي إلى مشاكل تتعدى الجانب الاقتصادي كما هو الحال مع النظام السلطوي الذي يرى غرايم جيل إن تعرضه إلى أزمة اقتصادية سيكون لها عواقب تتعدى الجانب الاقتصادي ؟

والجواب هو نعم . فالفقر يُضعف الحكم – مهما كان نوعه – بما يؤدي إليه من عدم الاستقرار وإن اجتياز مرحلة التحول نحو الديمقراطية – بما يصاحبها من أعراض إضافية لعدم الاستقرار – يشكل تحدياً آخر لمقدرة أي نظام سياسي على التكيف والمرونة واجتياز مرحلة التحول إلى الديمقراطية دون التضحية بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالهدف النهائي للديمقراطية هو إتاحة المزيد من الخيارات أمام الناس لتحسين مستوى حياتهم وأي ديمقراطية لا تؤدي إلى هذه النتيجة هي ديمقراطية جوفاء .⁽⁴⁾

ولعل ابرز آثار الفقر على الديمقراطية تتمثل في :

(1) سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص 5 .

(2) بول كير كبريد ، بول بينينغتون و كارين ورد ((وضع العولمة اليوم)) في مجموعة باحثين : العولمة – الضغوط الخارجية ، تعريب رياض الابرش ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، 2003 ، ص 51 .

(3) جوزيف سنكلتز ((العولمة ومساؤها)) ، مصدر سابق ، ص 21 .

(4) حمادي نبيل و محمد زيدان ((المشاركة السياسية للفقراء كآلية للحد من ظاهرة الفقر)) مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت :

1 - العزوف عن المشاركة السياسية :

فالفقير كما يذكر الكاتب بوتومور ((ليست لديه المميزات التي يتمتع بها الشخص الثري إذ لا علاقة له بالأشخاص ذوي النفوذ ولديه وقت ضئيل وطاقة محدودة يمكن ان يكرسها للنشاط السياسي وأمامه فرصة نادرة لاكتساب معرفة حقيقية بالأفكار والأحداث السياسية)) (1).

فحالة الجوع مثلاً والانشغال بتوفير لقمة العيش لا تعني سوى تهميش أعداد متزايدة من المواطنين بسبب انشغالهم بهموم العيش والحياة وبذلك يغيب أي اهتمام لديهم بالمشاركة السياسية والديمقراطية وربما تعد عملية الحصول على الاحتياجات الغذائية أهم من مسألة التصويت لحزب ما أو المشاركة في الانتخابات (2). وفي النظام الديمقراطي لا يجوز أن يفرض على المواطنين ان يشاركوا في العملية السياسية ويمكن لهم أن يختاروا عدم المشاركة تعبيراً عن عدم رضا غير انه دون مشاركة المواطنين التي هي عصب الحياة الديمقراطية تضعف الديمقراطية ويصيبها الوهن (3) فعلى سبيل المثال لاحظ المختصون في شؤون أمريكا اللاتينية وهيئات قياس الرأي لسنتين طويلة ان التوسع في الديمقراطية الشكلية في أمريكا اللاتينية صحبه شعور بخيبة الأمل في الديمقراطية ، وهي توجهات تنبئ بالخطر ، وقد استمرت كما يلاحظ المحللون ، مشيرين إلى الارتباط بين ((تقهقر الحظوظ الاقتصادية)) و ((انعدام الثقة بالمؤسسات الديمقراطية)) (كما تقول صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية) ، فقد تزامنت الموجة الجديدة من الديمقراطية في أمريكا اللاتينية بالصدفة مع الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة ، وهي التي تهدد فعلياً الديمقراطية الفاعلة ، وتلك ظاهرة نجدها في العالم اجمع ، بأشكال مختلفة (4).

2- التأثير على شرعية النظام السياسي :-

إن تدني إقبال الناخبين على الاقتراع يجب أن يدعو إلى القلق ، إن لم يكن إلى الذعر لان تدني الإقبال يؤدي إلى انتخاب مسؤولين لا يحظون بدعم أكثرية من يحق لهم الاقتراع (5). وإذا كانت شرعية النظام السياسي في مجتمع ما تعني ، أن يكون ذلك النظام مقبولاً بشكل طوعي من قبل أغلبية المحكومين (6) فان عدم اختيار هذا النظام من قبل أغلبية المحكومين سيؤدي إلى التشكيك بشرعية

(1) سعد ناجي جواد و عبد الجبار احمد ((معوقات الديمقراطية في العالم الثالث)) ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 15-16 ، 1996 ، ص 20 .

(2) نفس المصدر السابق ، ص 20 - 21 .

(3) خالد حسن جمعة الحسيني ، مصدر سبق ذكره ، ص 79 .

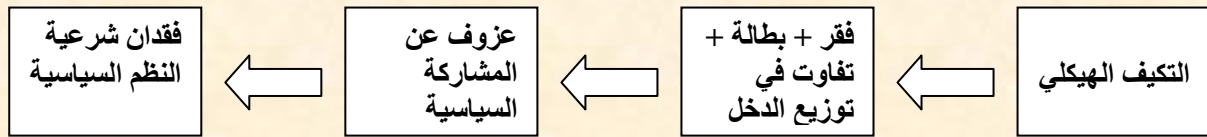
(4) نعم تشومسكي وآخرون ((العولمة والإرهاب - حرب أمريكا على العالم)) ترجمة : د. حمزة المزيني ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط 1 ، 2003 ، ص 116 - ص 117 .

(5) دي . غراير ستيفنسون جونيور ((مبادئ الانتخابات الديمقراطية)) ، في مجموعة باحثين : أوراق الديمقراطية ، مطبعة النور ، بغداد ، بلا تاريخ ، ص 30 .

(6) سعد الدين إبراهيم ((مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية)) في مجموعة باحثين : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1984 ، ص 404 .

هذا النظام . ناهيك عن أن الحرمان الذي يعيشه المواطن من شأنه أن يجعله يتساءل عن شرعية النظام السياسي القائم ، ولهذا تبدأ علامات الامتعاض والسخط تجاه السلطة مع وجود حالة عدم التفاعل مع السياسات الحكومية ،

وهذه التساؤلات غالباً ما تثيرها حالة المواطن الذاتية نفسها أما حالات الامتعاض والاستهجان والسخط فغالباً ما تثيرها عدم المساواة الفضيعة بين القلة والأكثرية ، وهذه التساؤلات تكون غير ذات جدوى اذا ما كان المجتمع كله فقراء ففي هذه الحالة لا توجد حالة الوعي بالفروق هذه إذ تنعدم مشكلة غني وفقير ، ولكن هذا ليس بحاصل في اغلب دول العالم الثالث أن المطالب الملحة بالنسبة للفقراء سواء الآن كان أم في المستقبل هي مطالب تتعلق بالطعام والوظائف والخدمات الصحية . وتقصير الحكومة في تلبية هذه المطالب يكون لدى المواطنين الإحساس بأنهم غير محط اهتمام الحكومة ومن هنا تظهر المشكلة ⁽¹⁾ فعندما تحظى الأقلية الغنية بامتيازات ومنافع خاصة والطبقة الفقيرة تراوح في مكانها ، فان ذلك لن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالشرعية السياسية وبرامج الإصلاح الاقتصادي فحسب ، بل يهدد النظام الديمقراطي برمته ⁽²⁾ . فالكثير من الدراسات كانت قد أشارت إلى العلاقة الوطيدة بين العدالة التوزيعية والعنف السياسي ((كلما تراجعت الأولى احتدمت الثانية ، والعكس صحيح)) وتعد الانتفاضات الجماهيرية التي تعرف بانتفاضات الخبز في (مصر ، تونس ، الجزائر ، السودان ، الأردن) تعبيراً عنيفاً عن غياب العدالة في التوزيع وعن توسع دائرة الفقر وتعاضم الفوارق الاجتماعية ⁽³⁾ . وفي دراسة قام بها الباحثان جيرماني و سلفرت لعشرين دولة في أمريكا اللاتينية قسمت فيها لعشرة دول متقدمة نسبياً وعشرة دول متخلفة نسبياً ، توصلوا فيها إلى إن علاقة التنمية الاقتصادية بالاستقرار السياسي تتضح في إن الدول الأقل تقدماً حدث فيها انقلابات أكثر مما حدث في الدول العشر المتقدمة ⁽⁴⁾ . ومما تقدم يمكن القول بأن الأثر السياسي للتكيف الهيكلي نابع من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية على المجتمعات النامية . ((انظر الشكل رقم 1))



الشكل رقم (1)

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتكيف الهيكلي وآثارها السياسية

(1) سعد ناجي جواد و عبد الجبار احمد ، مصدر سابق ، ص 21 .

(2) لاري داييموند ((الديمقراطية - تطويرها وسبل تعزيزها)) ترجمة فوزية ناجي جاسم الدفاعي ، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، 2005 ، ص 57 .

(3) عبد النور بن عنتر ((إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي)) ، في مجموعة باحثين : الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 73 .

(4) سعد ناجي جواد و عبد الجبار احمد ، مصدر سابق ، ص 20 .

ثانياً : كيفية التخفيف من آثار برامج التكيف الهيكلي

كما بينا سابقاً فإن اخذ دول العالم الثالث ببرامج التكيف الهيكلي يجعل حكومات هذه الدول أمام مشكلة تحقيق التوازن بين التزاماتها الخارجية ومطالب شعوبها الداخلية ، فالمؤسسات الاقتصادية تريد من الدول المقترضة سداد الديون المترتبة عليها بالإضافة إلى فوائد هذه الديون ، أما شعوب هذه الدول فتريد من حكوماتها أن تحسن وضعها المعاشي . ومن اجل خلق موازنة بين هذين الطرفين لابد القيام بمجموعة من الخطوات التي على المؤسسات الاقتصادية الدولية والدول المقترضة الأخذ بها .

فعلى المؤسسات الدولية أن تقوم بالإجراءات التالية :- (1)

1 - إعادة جدولة الديون لتخفيف أزمة المديونية والاتفاق على مسالة تحديد مواعيد جديدة لدفع أقساط وفوائد الديون المستحقة .

2 - وضع حدود عليا ودنيا للقروض .

3 - توسيع دائرة المقترضين بدلاً من حصرها بعدد محدود .

4 - الاهتمام بتدقيق سجلات الجهات المقترضة لبيان حاجتها الفعلية للمال .

كما ان على المؤسسات المالية الدولية إن لا تقدم القروض إلى الحكام الفاسدون ومن ثم تجبر شعوبهم على سداد هذه الديون مع فوائدها ، فعلى سبيل المثال قام البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بإقراض نقود إلى جمهورية الكونغو بزعماء موبوتو ، وهم أدركوا بان هذه النقود سوف لن تذهب إلى مساعدة شعب الكونغو الفقير وإنما لزيادة إثراء موبوتو ، إلا إن هذه النقود قد دفعت لضمان تحالف هذا القائد مع الغرب أبان الحرب الباردة (2)

وعلى المؤسسات الاقتصادية الدولية أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجة الاقتصادية لهذه الدولة او تلك عندما تقدم لها القروض دون التأثير بالعوامل السياسية . لان هذه القروض بدأت تكون كأنها مكافأة لمواقف سياسية معينة تنسجم مع إرادة الإدارات المسيطرة على هذه المؤسسات . فعلى سبيل المثال يمكن ملاحظة أن توقيت سبع قروض تلقاها الأردن من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من بين (14) قرصاً من قروض البرامج منذ عام 1989م قد جاءت كردود مباشرة على مواقف الأردن من العراق ومن القضية الفلسطينية ومن السلام مع إسرائيل . كما أن (4) قروض حصلت عليها الجزائر من صندوق النذ الدولي و (4) قروض من البنك الدولي ما بين عامي 1989 – 1990 كانت قد تأثرت بمواقف الجزائر من المعارضة الإسلامية ودول مناهضة للغرب وما يسمى بالحرب على الإرهاب ، كما وكوفئت مصر بقرضين من الصندوق والبنك على دورها في تعبئة الدعم العربي للحرب على العراق عام 1991م رغم تدني وتباطؤ الإصلاح فيها ،

(1) سعد ناجي جواد و شوقي ناجي جواد ((أزمة الديون في العالم الثالث - النموذج الأفريقي)) ، في مجموعة باحثين : مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص 37 - ص 38 .

(2) حاتم حميد محسن ، مصدر سابق ، ص 233 .

وحصل الشيء نفسه مع المغرب وتونس للعلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة والمواقف من الغرب والإجراءات الداخلية ضد الحركات السياسية الإسلامية (1)

أما بالنسبة إلى الدول المقترضة فإن عليها ما يأتي :-

- 1 - توجيه أموال القروض إلى مشاريع تصب في صالح التنمية وليس على مشاريع استهلاكية أو الخدمية لأنها لن تحقق الإيرادات اللازمة لسداد فوائد هذه الديون ناهيك عن أصل الدين نفسه .
- 2 - القضاء على ظاهرة الفساد الإداري والتي تكلف الدولة مبالغ طائلة .
- 3 - إعادة توزيع الميزانية بما يضمن تحويل جزء من الميزانيات المخصص لشراء الأسلحة إلى مشاريع صناعية وزراعية وصحية .
- 4 - الاهتمام بوضع برامج إصلاحية لاقتصادياتها سواء كان ذلك على الصعيد المصرفي أو المالي أو الضريبي أو حتى الكمركي . بجانب تشجيع حالات الاستثمار عن طريق زيادة الإنتاج .

((1)) د. طيب عثمان عبد الرزاق ((دور صندوق النقد الدولي في رسم السياسة الاقتصادية للعراق)) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 12 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2007 ، ص 155 .

الخاتمة

إن الأخذ ببرامج التكيف الهيكلي على الرغم من إنها تمثل قرار وطني يحاول صناع القرار من خلاله - نظرياً - إيجاد حلول لسوء الأوضاع الاقتصادية في بلدانهم بعد عقود من محاولة التنمية عن طريق تدخل الدولة بالاقتصاد إلا إن الدور الخارجي كان له اثر كبير في تبني دول العالم الثالث لبرامج التكيف الهيكلي فهذا التكيف لا يأتي من دون توفر الموارد اللازمة له وهنا جاء دور الدول الكبرى والرأسمالية لتمنح قروض لدول العالم الثالث والتي غالباً ما تكون مصحوبة بشروط تمس سيادة هذه الدول وتوجه اختياراتها الاقتصادية والسياسية . وعلى الرغم من إن دول العالم الثالث قد قبلت بهذا الوضع وأخذت هذه القروض إلا إنها لم تستطع تحقيق ما كانت تطمح إليه لا بل إن هذه القروض قد أدت مع فوائدها إلى زيادة المديونية الخارجية لهذه الدول . لذا يتطلب من هذه الدول أن تعتمد عدة برامج اقتصادية من أجل أن تتخلص من هذه الديون وتسعى إلى تحقيق تنمية مستقلة أو حتى بمساعدة المساعدات غير المشروطة .

المصادر :-

الكتب العربية :-

- 1- إحسان محمد العارضي ((إشكالية العلاقة بين الحرية والديمقراطية)) مركز الدراسات والبحوث العامة ، بغداد ، 2005 .
- 2- بول كير كبرايد وآخرون ((العولمة - الضغوط الخارجية)) تعريب د. رياض الابرش ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، 2003 .
- 3- جوزيف ستكلتز ((العولمة ومساؤها)) ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2003 .
- 4- حاتم حميد محسن ((تناقضات العولمة)) ، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط1 ، 2008 .
- 5- د. حسين عبد الحميد احمد رشوان ((الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان)) ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2006 .
- 6- د. خالد الناصر ((أزمة الديمقراطية في الوطن العربي)) في مجموعة باحثين : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط4 ، 1998 .
- 7- د. خالد حسن جمعة الحسيني ((الديمقراطية والفكر السياسي)) ، بغداد ، 2004 .
- 8- دي . غراير ستيفنسون جونيور ((مبادئ الانتخابات الديمقراطية)) ، في مجموعة باحثين : أوراق الديمقراطية ، مطبعة النور ، بغداد ، بلا تاريخ .
- 9- د. رياض عزيز هادي ((العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية)) دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1995 .
- 10- د. سناء كاظم كاطع ((الفكر الإسلامي المعاصر والعولمة)) ، دار الغدير ، العراق ، ط1 ، 2005 .
- 11- عبد النور بن عنتر ((إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي)) ، في مجموعة باحثين : الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص73 .
- 12- فالح عبد الجبار ((الديمقراطية - مقارنة سوسيولوجية تاريخية)) ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، 2006 .
- 13- فرانسيس فوكوياما ((نهاية التاريخ)) ترجمة : حسين الشيخ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، 1993 .
- 14- لاري دايموند ((الديمقراطية - تطويرها وسبل تعزيزها)) ترجمة فوزية ناجي جاسم الدفاعي ، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، 2005 .
- 15- محمد عابد الجابري ((قضايا الفكر المعاصر)) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1997 .
- 14- محمد عابد الجابري ((نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992 .
- 16- ميشيل دوفسكي ((عولمة الفقر - تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين)) ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 .
- 17- نعوم تشومسكي وآخرون ((العولمة والإرهاب - حرب أمريكا على العالم)) ترجمة : د. حمزة المزيني ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط1 ، 2003 .

المجلات :-

- 1- إيليا حريق ((الإصلاح الاقتصادي : ما هو ابعده من التعديل الهيكلي)) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 296 ، تشرين الأول ، 2003 .
- 2- حميد الجميلي ((الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين)) ، مجلة شؤون سياسية ، بغداد ، العدد 5 ، 1995 .
- 3- رياض عزيز هادي ((العالم الثالث والعولمة)) ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 19 ، تموز ، 1999 .
- 4- سالم توفيق النجفي ((الفقر وسياسات التكيف الاقتصادي والتغيير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية)) ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 1 ، 1999 .
- 5- سعد ناجي جواد ((التحولات السياسية في أفريقيا بعد الحرب الباردة)) ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 5 ، 2000 .
- 6- د. سعد ناجي جواد و د. شوقي ناجي جواد ((أزمة الديون في العالم الثالث – النموذج الأفريقي)) ، في مجموعة باحثين : مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1990 .
- 7- د. سعد ناجي جواد و عبد الجبار احمد ((معوقات الديمقراطية في العالم الثالث)) ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 15-16 ، 1996 .
- 8- د. طيب عثمان عبد الرزاق ((دور صندوق النقد الدولي في رسم السياسة الاقتصادية للعراق)) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 12 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، ربيع 2007 .
- 9- أ.د. عبد علي كاظم المعموري و م.د. أزهار الشمري ((قياس العلاقة بين كثافة التكيف الاقتصادي وازدياد الفقر في أقطار عربية مختارة (مصر – الأردن – المغرب) ، مجلة قضايا سياسية ، العددان السابع والثامن ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، ربيع 2005 .
- 10- علي خليفة الكواري ((ما هي الديمقراطية المنشودة في الوطن العربي)) ، مجلة قضايا إستراتيجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، العدد 6 ، 2001 .
- 11- فهد الفانك ((أزمة المديونية الخارجية : نحو سياسات عربية بديلة)) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 133 ، بيروت ، 1990 .
- 12- كاظم سعد الاعرجي ((اثر برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد الجزائري)) مجلة قضايا سياسية ، العدد 12 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، ربيع 2007 .

الندوات :-

- 1- سعد الدين إبراهيم ((مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية)) في مجموعة باحثين : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1984 .
- 2- محمد عبد الشفيق عيسى ((الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصوصية في مصر)) ، في مجموعة باحثين ((الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية)) ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 .

المعاجم :-

- 1- موريس كرانسوتون ((معجم المصطلحات السياسية)) دار النهار ، بيروت ، ط3 ، 2005 .

الرسائل والاطاريح :-

- 1- جمال طه علي ((آليات التحول الديمقراطي في أفريقيا – نيجيريا أنموذجا)) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008 .

2- عادل حميد مكيطف ((التحولات الديمقراطية في الوطن العربي – الدوافع والمستقبل من 1989م – 2004م)) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006 .
المصادر الأجنبية :-

((1)) John Mukum mbaku ((Transition to Democratic Governance in Africa : Learning from Past Failures)) in ((Political Liberalization and Democratization in Africa : Lessons from country Experiences)) Praeger , Westport , ct , 2003 , p.28 .

الانترنت :-

1 - حمادي نبيل و د. محمد زيدان ((المشاركة السياسية للفقراء كآلية للحد من ظاهرة الفقر)) مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت :

www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/2115.doc

2- منار محمد الرشواني ((الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الهيكلي)) ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت :

<http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-86-1840.htm>